والعسكرية ــ الصناعية ، متداخلة وملتحمة ومتشابكة ومتكاملة الى درجة ان من المتعذر أن نجد بينها فوارق قاطعة وخطوطا فاصلة محددة وواضحة ، أو تناقضات ظاهرة . ومع ذلك فان التناقضات تبرز بين الدوليين (ويضم هؤلاء رجال صناعة النفط والمالية وسواهم) وبين رأس المال الأكثر قومية والى جانب الفريق الأخير هذا ــ وان بدرجة أقل نسبياً ــ معسكر العسكريين ــ الصناعيين . فهذا المعسكر الأخير يميل الى الاتجاهات الصقرية نحو الاتحاد السوفياتي وشؤون العالم الثالث بما فيها الشرق الأوسط وفلسطين . وهناك قطاعات مهمة من المجتمع اليهودي الأميركي تقيم علاقات متينة مع هذه القوة الاجتماعية التي تتطور على شكل ائتلاف محافظ جديد . وكارتر يسعى كذلك لمد الجسور معهم .

أما في داخل مؤسسات الدولة فان بعض الموضوعات فقط يمكن أن تكون مثار خلاف في الآراء . وبالتحديد ، يمكن أن تظهر خلافات في الرأي بين الخارجية الأمريكية ، والبنتاجون والخزانة ، حول النفط ، والشؤون المالية ، واوبيك ، إنما لا توجد خلافات ظاهرة فيما يتعلق بقضية فلسطين . وما ترويه الأقاويل عن مختلف الدوائر والوزارات ، ان هناك خلافات بين الأشخاص المسؤولين .. بعضهم مناصر لاسرائيل وبعضهم الآخر بدرجة أقل ، وأحياناً تتحدث الأقاويل عن فلان المعادي لاسرائيل و/ او المعادي للسامية .

لكن الخارجية الأمريكية هي موضع اتهام بصورة خاصة ، من قبل الدوائر السياسية المساندة لاسرائيل . انها بالتأكيد ليست معادية للصهيونية ، لكنها قد تضم بعض العناصر التي تعارض سياسة التوسع الاقليمي الاسرائيلية . ولقد اتهمت منذ أمد بعيد بشيء من صبغة العداء للسامية .

على العموم، يمكن القول ان السلطة التنفيذية ، تمثل مصالح رأس المال الاحتكاري أكثر من أي شيء آخر . وبناء عليه ، فانه ليس أمراً عجباً أن كارتر ومونديل واثني عشر شخصاً غيرهما من كبار أعضاء الفريق الحاكم (وبينهم فانس وبلو منتال وزير الخزانة وبريجنسكي) هم من جماعة اللجنة الثلاثية . وفي حين ان الادارة تولي الاحتكارات اهتمامها ، فان الكونجرس أكثر تنوعاً طبقياً ، حيث يتوفر تمثيل للمصالح الدولية ، والقومية ، والمنطقية ، بل وحتى المحلية جداً .

في أوقات الأزمات ، لا يوجد مركز واضح للسيطرة وطغيان النفوذ على غيره من المراكز . وبهذا فانه في موضوع الشرق الأوسط وفلسطين ، فان السلطة التنفيذية ــ بما فيها وزارة الخارجية ــ هي أكثر تقديراً وتفهماً للموقف العربي وللقضية الفلسطينية . والأمر نفسه ينطبق على « الدوليين » في أوساط المؤسسة سواء من كان منهم في الحكم أم لم يكن . فبالنسبة لهؤلاء جميعاً ، يمثل تقرير بروكينجز (الذي هو أحد منجزات فكر اللجنة الثلاثية) والذي نشر بعنوان : **نحو سلم في الشرق الأوسط : تقرير لجماعة دراسية** ، بروكينجز ، ١٩٧٥ ، يعتبر هذا التقرير بالنسبة للأوساط السالفة الذكر ، برنامج العمل للتسوية . ويقوم التقرير على قرار الأمم المتحدة الرقم ٢٤٢ مع تطبيع الدولة وجعلها علاقات دولية ، و« حكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية (وغزة) ؟ ، إما ككيان مستقل أو ككيان ملحق بالأردن » . ويمضي التقرير الى القول : « انه لمن العسير ان نرى كيف يمكن إقامة تسوية شرق أوسطية دائمة ، لا تسلم